الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.5

Distr.: General

16 December 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٥

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هـذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد فالانثيا رودريغيس** (إكوادور): قال إنه ينبغي إجراء تعديلات داخلية وخارجية على الاستراتيجيات في الأجلين المتوسط والطويل بغية الاستفادة على أكمل وجه من فرص ومنافع العولمة. وفي الوقت نفسه، من الضروري الحد من المخاطر والتكاليف المترتبة على هذه العملية في البلدان النامية. وينبغي أن تستكمل الجهود التي بذلتها معظم البلدان النامية لضمان التحكم بالاقتصاد الكلي وتحديث آلياتها الحكومية والانفتاح الاقتصادي، بعمليات تكيف وتغيير على المستوى الدولي. فانفتاح وشفافية الأسواق الدولية أمران ضروريان لتعزيز عمليات الإصلاح والتكيف الداخلي التي تضطلع بها البلدان النامية. ولم تلق جهود الإكوادور في هذا المجال، استجابة ملائمة دائما من البلدان المتقدمة النمو؛ التي استمر بعضها في تطبيق القيود على التجارة. وطالما لم تبذل البلدان المتقدمة النمو جهودا حقيقية للامتثال لقواعد التجارة الدولية، فسيكون من الصعب للغاية أن تحقق البلدان النامية أهدافها للتنمية واستئصال الفقر.

٢ - وقال إن وفده وإن كان يولي أهمية للتمويل والتعاون الدوليين، فإنه يعتقد أنه ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يركز على مسائل تتعلق بالتجارة مثل التجارة بالسلع الأساسية والنتائج والالتزامات المترتبة على جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والتجارة في الخدمات، والاستثمارات، والتجارة والبيئة، والحمائية. وذكر أن الإكوادور انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٦. فجميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا تخضع لالتزامات ونظم منظمة التجارة العالمية، وهذه البلدان برهنت على موقفها الإيجابي نحو العولمة وتحرير التجارة الدولية والتزامها بهما.

٣ - وذكر أنه ينبغي للأمم المتحدة، من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، أن تقوم بدور فعال في إنشاء نظام للإدارة الاقتصادية. وفيما يتعلق بالفجوة المتنامية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك اختلال التوازن داخل البلدان النامية، ينبغي للحكومات الوطنية اعتماد سياسات لضمان التوزيع العادل للدخل. وينبغي للأمم المتحدة من جانبها أن تقترح حلولا بديلة تهدف إلى زيادة التعاون الدولي لتعزيز تدفقات مالية مستقرة ونقل التكنولوجيا. ومن الضروري تنفيذ خطة التنمية.

٤ - وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع التعاون الاقتصادي الدولي بهدف ضمان تنمية البلدان بصورة متناسقة. فمن الضروري تعزيز استراتيجية إنمائية دولية تفضي إلى إنعاش الاقتصاد العالمي وتحقيق نمو اقتصادي مطرد. وفي هذا الصدد، لا يمكن الاستغناء عن مشاركة الوكالات المتخصصة الدولية المعنية بالتجارة والتنمية.

٥ - وقال إن لخدمة الديون الخارجية أثر مباشر على الدخل الحالي والمقبل للعديد من البلدان، بما في ذلك إكوادور. فخدمة الديون تعرقل تكوين رأس المال الداخلي وتستنفذ الموارد التي ينبغي تخصيصها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تحاول إيجاد طريقة مجدية لخدمة الديون لا تمس بحق البلدان المدينة في التنمية.

٦ - وقال إن الجمعية العامة اعتمدت في دورتها الثانية والخمسين القرار ٥٢/٢٠٠ عن التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو. فقد تأثرت البلدان النامية بصورة خاصة تأثرا كبيرا بظاهرة النينيو، وبلغت الخسائر التي تسبَّبتها هذه الظاهرة في الإكوادور مبلغ ٢,٦ من بلايين الدولارات. وأعرب عن امتنان وفده للمساعدة التي قدمها مكتب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث من خلال أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وكذلك برنامج الأمم المتحدة والفريق المشترك بين الوكالات الذي تم إنشاؤه لمواجهة ظاهرة النينيو. وأعرب عن رغبة وفده في أن تساعد نتائج اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المزمع عقده في إكوادور من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الجمعية العامة على اعتماد تدابير ملائمة لإصلاح الأضرار التي تسببتها ظاهرة النينيو ووضع استراتيجية في الأجل الطويل بهدف منع آثارها والتخفيف من حدتها.

٧ - وبغية بلوغ أهداف التنمية المستدامة، يتعين على المجتمع الدولي الامتثال لالتزاماته بجدول أعمال القرن ٢١، وكذلك لالتزاماته حيال البرنامج الرامي لتعزيز تنفيذه الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة. فقد شرعت الإكوادور بنجاح في تنفيذ مشروع الحوار بشأن جدول أعمال القرن ٢١ برعاية برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ الذي يتمثل هدفه في وضع واعتماد تدابير في الأجلين المتوسط والطويل لإدخال المفهوم العام للتنمية المستدامة في النظام القانوني والمؤسسات القانونية في إكوادور. وتأمل إكوادور في اقتسام خبرتها مع غيرها من بلدان المنطقة.

٨ - وتناشد إكوادور وهي من الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، البلدان الصناعية بخفض انبعاثات غازاتها إلى مستويات من شأنها أن تكفل بقاء مختلف أشكال الحياة على الأرض. وبإمكان البلدان النامية من جهتها أن تحقق نموا اقتصاديا مستداما من خلال تطبيق التكنولوجيات الجديدة، والاستخدام الأنجع للطاقة واستخدام موارد الطاقة المتجددة؛ ويتطلب ذلك تعاونا على المستوى الدولي. وأعرب عن أمل وفده في أن تتمخض الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعينة بتغير المناخ، المزمع عقدها في بوينس أيرس، عن نتائج إيجابية.

٩ - ومضى يقول إن استئصال الفقر مازال يشكل ضرورة أخلاقية وسياسية للبشرية. وعلى الرغم من التحسين في التنمية البشرية، فإن هذا التقدم صاحبه تباين كبير بين الشعوب والبلدان وهددته حالات الركود الاقتصادي والنزاعات المسلحة والأوبئة والكوارث الطبيعية. وفضلا عن ذلك، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية على أقل مستوى سجلته في تاريخها. وعكس تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، وأشار إلى أن الأنماط الحالية للنمو والتنمية مؤذية بالبيئة. وتعتقد الإكوادور أن الإنسان هو الموضوع الأساسي للتنمية المستدامة، وأن أنماط التنمية والاستهلاك التي تديم أوجه التفاوت ليست أنماطا مستدامة ولا يجدر الإبقاء عليها.

١٠ - **السيد موشانغا** (زامبيا): قال إن وفده ينضم بالكامل إلى بيان ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين. فحالة عدم الاستقرار الراهنة التي يشهدها الاقتصاد والنظم المالية على المستوى الدولي تضع تحديا أمام الأمم المتحدة للمشاركة في إنشاء توافق دولي في الآراء على إدارة وتنظيم الاقتصاد العالمي على أساس قاعدة واسعة. وقال إن وفده يؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي إعطاء الفرصة للتعددية في إدارة الاقتصاد العالمي. وفي الأجل القصير، هناك حاجة ملحة لحماية البلدان من الآثار المزعزعة للاستقرار على تدفقات رأس المال المتقلبة. وبالنسبة للأجل المتوسط، ذكر أن وفده يؤيد الدعوة إلى إنشاء نظام مالي دولي جديد يستند إلى زيادة المساءلة وإلى ترتيبات للإدارة العالمية تتمشى مع احتياجات الاقتصاد المعولم الحالي.

١١ - وذكر أن الحاجة إلى تخفيف الديون هي أكثر إلحاحا مما مضى. فجميع البلدان النامية التي تم تصنيفها على أنها بلدان فقيرة مثقلة بالديون غير قادرة على إدارة ديونها الخارجية. وتواجه أفريقيا مشكلة ديون داخلية هائلة من المرجح أن يكون لها أثر عكسي على آفاق التنمية في المستقبل بالنسبة للمنطقة. وأدت الدوامة المستمرة للأزمات المالية إلى ظهور مشكلات تتعلق بالسيولة في معظم البلدان النامية التي كانت قادرة على إدارة ديونها. وطالما ظلت أزمة الديون، فإن ذلك سيؤدي إلى تقويض الجهود المبذولة للحد من الفقر في البلدان النامية. وطالما استمر الفقر وتزايد، فلن تتيسر فوائد المدنية لغالبية الجنس البشري. ولذلك فإن الحد من الديون المؤدي إلى الحد من الفقر هو نقطة الإنطلاق نحو بلوغ التحقيق الذاتي لجميع سكان العالم.

١٢ - وقال إن من الضروري التوصل إلى دعم للديون في جميع البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يقوم نادي باريس بتنفيذ الإغاثة بصورة عاجلة بنسبة تتجاوز ٨٠ في المائة، كمتابعة للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الأمين العـــام ولجنـــة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في إطار تنفيذ تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). وذكر أن وفده يؤيد أيضا منح البلدان النامية التي تواجه مشكلات في الدفع نتيجة للوضع المالي الدولي الحالي والاضطرابات الاقتصادية، وقفا طارئا لتسديد ديونها المستحقة. وبمرور الوقت، ينبغي الحد كذلك إلى درجة كبيرة من العبء المفرط لديون تلك البلدان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواجه الحقيقة المتمثلة في وضع الاستراتيجية الدولية للديون المتزايدة في إطار إنمائي من خلال إجراء مزيد من خفض الديون وفي بعض الحالات، شطب تام لها بغية القضاء على أزمة الديون الخارجية المتوطنة وتحسين آفاق النمو في البلدان النامية.

١٣ - وأضاف أن المشروطية أصبحت من السمات الشائعة والمتنامية للتعاون الإنمائي. وبانتشار المشروطية، تحولت ملكية كل من العملية السياسية والبرامج الإنمائية بصورة تدريجية إلى مانحي المساعدة وأصبح مفهوم الشراكة غير واضح. وفي هذه الحالة خمدت أيضا أصوات الأشخاص الذين تمثلهم الحكومات المتلقية. وباستمرار مناقشة بناء القدرات والتمكين في عملية التنمية، فقد حان الأوان لإعادة النظر في المشروطية.

١٤ - وذكر أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة في التجارة العالمية في السلع والخدمات خلال السنوات الثلاثين الماضية، فلم تستفد تمتع جميع المناطق في العالم من هذه الزيادة. فمثلا عانت أفريقيا من معدل انخفاض سنوي قدره ١ في المائة خلال تلك الفترة، وانخفض نصيب المنطقة من التجارة العالمية إلى نحو ٢ في المائة بعد أن كان ٦ في المائة في أوائل الثمانينات. ومن شأن الانخفاض في أسعار السلع المصدرة بمعدل ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٨ أن يضعف على نحو أكبر من قطاعات الصادرات في أفريقيا وقواعد الإيراد. وإزاء هذه الخلفية، هناك حاجة إلى تحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق وذلك بتجنب الحمائية والتنافس على تخفيض قيمة العملة. ومصير العديد من البلدان النامية معلق على استعداد البلدان المتقدمة النمو على فتح أسواقها. كما أن البلدان النامية بحاجة إلى الدعم بغية تحقيق التنوع وبالتالي الحد من اعتمادها الكبير على الإنتاج وتصدير السلع الأساسية.

١٥ - **السيد أوجلي** (الجماهيرية العربية الليبية): أيد بيان ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعرب عن قلقه لزيادة تدهور الحالة الاقتصادية في أفريقيا. فعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي هو سلاح ضد الفقر والتخلف، فإن البلدان النامية كانت، في كثير من الأحيان، ضحية اقتصاد مستديم ومصالح سياسية؛ فمثلا وبغية الحصول على التمويل الضروري، أجبرت على الرضوخ إلى ظروف وسياسات مالية جائرة أدت إلى زعزعة اقتصاداتها، مثل

الأهداف المتفق عليها دوليا للمساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم موارد جديدة بموجب إعلان باريس وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا.

١٦ - ولاحظ أنه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لشطب الديون الخارجية للبلدان النامية التي عانى العديد منها من شلل بسبب خدمة الديون إلى درجة أنها لم تعد قادرة على تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وفضلا عن ذلك، أدت القيود المفروضة على التجارة وحرية تنقل السلع والأفراد ورؤوس المال والتكنولوجيا، المقرونة بفرض عقوبات صارمة بموجب قوانين قسرية أحادية الجانب، مثل تلك الصادرة عن إدارة الولايات المتحدة، إلى الحيلولة دون إنشاء نظام عالمي عادل ومتعدد الأطراف. وذكر أنه يجب على المجتمع الدولي الغاء مثل هذه القوانين الفاشية والقمعية، قال إن وفده يود في هذا الصدد تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة في إطار البند ٥١ من جدول الأعمال المعنون "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي". وأعرب عن أمله في أن يتم التصويت لصالح مشروع القرار خدمة لمبادئ التسامح والتعايش والعدل واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

١٧ - وتسليما بمسؤولية المجتمع الدولي عن المحافظة على البيئة ووضع حد لتدهورها، أعرب عن قلق وفده العميق إزاء التقدم البسيط المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المتعلقة بمشكلات مثل التصحر والجفاف وما يرافقهما من الهجرة البشرية، وتلوث الهواء، والألغام الأرضية والأوبئة المتوطنة التي أدى الجهل إلى زيادة تفاقمها جميعا. وأضاف أن للبلدان النامية أيضا دورا تؤديه في معالجة هذه المشكلات التي تؤثر على تنميتها، وناشد البلدان المتقدمة النمو توفير موارد مالية جديدة وتكنولوجيات سليمة بيئيا، وكذلك إرادة سياسية للامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١.

١٨ - وقال إن هذا العصر هو عصر احتكار المؤسسات التجارية والاقتصادية الكبرى المنشأة بالاندماج والمستدامة بشعار "العولمة". فعلى نقيض فوائد العولمة، المزعومة بالنسبة للفقراء والمحتاجين، فإنها تمثل اليوم قوة تهدد الحريات المكتسبة ومصالح الجنوب، على السواء لأنها حولت صناعات الجنوب ومؤسساته المالية إلى مؤسسات تابعة لها وتحكمت بمعلوماته التكنولوجية وإنتاجه وتوزيعه وأسعار مواده الخام. وسيزداد هذا الضرر ما لم تستنبط وتنفذ البلدان النامية حلولا ملائمة مثل استعراض مؤسسات بريتون وودز؛ فمثلا لم يتخذ البنك الدولي ولا صندوق النقد الدولي أي إجراء للحد من فضيحة الإفراط في الاقتراض أو للتخفيف من حدة شروط خدمة الديون. ولذلك ينبغي بذل جهود لإضفاء الطابع الديمقراطي على مثل هذه المؤسسات الدولية بغية تلبية متطلبات غالبية البلدان.

١٩ - وأخيرا، وبعد أن ركز على الحاجة إلى تعزيز التضامن والحوار القائمين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، قال إن التعاون بين بلدان الجنوب يمثل شاغلا رئيسيا واستراتيجية مركزية للقضاء على الفقر والمحافظة على البيئة وإنشاء تعاون فعال فيما بين الدول والأقاليم. ومع ذلك فإن الحوار مع الشمال لا يقل أهمية لأن رفاهه غير قادر على البقاء طالما استمر الفقر والحرمان في الجنوب.

٢٠ - **السيدة مورينو** (المكسيك): قالت إن العولمة تتطلب من جميع المشتركين في الاقتصاد الدولي الاضطلاع بمسؤولياتهم. وفي هذا الصدد، أعربت عن أمل وفدها في أن تقوم البلدان الصناعية باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع اقتصاداتها من الإنزلاق نحو الركود، وتكييف سياساتها النقدية بهدف تعزيز الاستثمار والنمو. وينبغي للبلدان المسؤولة عن الأزمة الاقتصادية الحالية أن تتخذ على نحو عاجل تدابير لإصلاح هذه الحالة. ومن الهام أيضا تعزيز قدرة المؤسسات المالية الدولية على الاستجابة للمشكلات الاقتصادية العالمية وإيجاد حلول لها.

وقالت إن رئيس المكسيك الذي اجتمع في مدينة بنما في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ مع غيره من رؤساء البلدان الأعضاء في مجموعة ريو، وجه نداءا سياسيا قويا إلى جميع البلدان والمؤسسات المالية الدولية للعمل معا لإيجاد سبل لتحقيق الأمن المالي العالمي.

٢١ - ومن الضروري التغلب على الأزمة الاقتصادية الحالية والعودة إلى نمو مطرد وكذلك منع حدوث أزمات في النظام المالي الدولي من خلال اعتماد نهج شامل في الأجل الطويل يتمثل في مواجهة تحديات التنمية وحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز النظم المالية الوطنية والدولية من خلال زيادة فعالية المراقبة الدولية التي يمكن تيسيرها من خلال تحسين توافر ومرونة المعلومات وتعزيز دور المؤسسات المالية الدولية في منع حدوث الأزمات وإدارتها وإيجاد حلول لها. وقالت إن وفدها يطلب إلى الأمين العام والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، الاستفادة من خبرات البلدان الأخرى وطلب المشورة بشأن سبل تعزيز الأمن المالي العالمي.

٢٢ - وقالت إن وفدها يرحب بمبادرة الجمعية العامة التي جاءت في الوقت المناسب والمتعلقة بالنظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية وأكدت على أهمية مواصلة الحوار رفيع المستوى عن الشراكة العالمية من أجل التنمية. وذكرت أن استئناف ذلك الحوار يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عكس اعتراف المجتمع الدولي بضرورة عمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا لمواجهة التحديات الراهنة. وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أن توحد قدراتها المتنوعة ومزاياها النسبية بغية إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية العالمية الملحة. وفي هذا الصدد، ينبغي توسيع نطاق الحوار السياسي الرفيع المستوى الجاري بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز وتعميقه.

٢٣ - وأعربت عن ارتياحها للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فالمكسيك تولي أهمية كبيرة للتعاون بين بلدان الجنوب وتقوم بعمل ملموس في مجالات متنوعة، لا سيما في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي. وفي عام ١٩٩٨، شاركت المكسيك في مشاريع التعاون التقني مع ١٨ بلدا من أقل البلدان نموا و ٢٤ بلدا من البلدان التي لها نفس مستوى التنمية. وذكرت أن المكسيك تعاونت أيضا مع بلدان صناعية في الاضطلاع بأنشطة لصالح بلدان العالم الثالث في منطقة أمريكا اللاتينية.

٢٤ - وأعربت عن إعادة تأكيد وفدها على استعداده للمشاركة في بلوغ توافق الآراء المطلوب لضمان تنمية مستدامة على مستوى عالمي والقضاء على الفقر المدقع. فمن الضروري توفير متابعة مناسبة للاتفاقات والالتزامات التي تتمخض عن أهم المؤتمرات العادية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ذكرت أن المكسيك ستسهم في تقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية. وإلى جانب التبادل المفيد للمعلومات عن الخبرات الوطنية، فمن الضروري للبلدان أن تنظر في التقدم الذي أحرزته والتحديات التي تواجهها في مجال التعاون الدولي.

٢٥ - وأضافت أن هذا العام كان صعبا للغاية بالنسبة للعديد من البلدان بسبب التطورات المناخية. وشهدت المكسيك جفافا وأعاصير وأمطار شديدة بسبب ظاهرة النينيو. ولهذا السبب، فمن الهام بصورة خاصة تعزيز التعاون الدولي بغية الحد من أثر ظاهرة النينيو في الأجل الطويل.

٢٦ - **السيد سي يونغ لي** (جمهورية كوريا): قال إن الدورة الراهنة للجنة معقودة في ظرف حرج في وقت يتطلع فيه المجتمع الدولي بأسره إلى سبل للتغلب على الأزمة المالية الحالية التي حدثت في وقت كان العالم يتصور أنه في عصر من رفاه ونمو اقتصادي طويلين الأجل. وذكر أن المشتركين في الحوار الأخير الرفيع المستوى عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للعولمة اتفقوا على أنه لا يمكن قلب اتجاه العولمة وبالتالي يجب بذل جهود للانتفاع على نحو أمثل من فوائدها والحد من مخاطرها.

٢٧ - وذكر أن وفده يعتقد أن الأزمة المالية الحالية ليست إلا نكسة مؤقتة في عملية العولمة الطويلة الأجل. وإذا كان بالإمكان التغلب على الأزمة، فإن قدرا كبيرا من التكامل الاقتصادي العالمي سيحدث ويعود بالفائدة على الجميع. وهناك أربعة عناصر هامة لكبح الأثر الضار للأزمة ولاحتمال حدوث ركود عالمي. أولا، يجب بذل جهود على الصعيد الدولي لإعادة تشكيل القطاع المالي وتحسين الشفافية والمساءلة المشتركة. وثانيا، يجب على المجتمع الدولي إعادة تشكيل النظام المالي الدولي لمواجهة التحديات المترتبة على البيئة الاقتصادية المتغيرة. فمؤسسات بريتون وودز أنشئت أساسا لمعالجة اختلالات حسابات التجارة والمساعدة الإنمائية، إلا أن الظروف الاقتصادية الراهنة مختلفة جذريا. وثالثا، يجب على البلدان الصناعية أن تتخذ خطوات فورية لحفز النمو الاقتصادي بغية تجنب شبح ركود عالمي يتسببه الائتمان وضآلة السيولة في بلدان متأثرة من الأزمة. ومن شأن النمو الاقتصادي في تلك البلدان أن يستوعب صادرات البلدان النامية المتأثرة بالأزمة، ويوفر لها الأموال لتخفيف حدة أزمة السيولة التي تشهدها. ورابعا، من الضروري مواصلة السعي إلى تحرير التجارة وتجنب الحمائية.

٢٨ - وفي إطار التغييرات الهامة التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة في حقائق التنمية، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز توافق الآراء بشأن استراتيجيات التنمية للقرن المقبل مستندا بذلك إلى تحرير التجارة وآليات الأسواق الحرة. وكان اعتماد خطة التنمية أول خطوة في الجهود المبذولة نحو إعادة تنشيط التعاون الإنمائي ويجب تنفيذ هذه الخطة بالكامل. وينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي للتعاون الإنمائي في المستقبل في رفع مستوى المعيشة للجميع وضمان تنمية مستدامة من خلال دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٢٩ - وانتقل إلى مسألة البيئة قائلا إن حكومته ترى أن تحديد أهداف ملزمة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، في بروتوكول كيوتو المعني بتغير المناخ يعد بمثابة خطوة تاريخية نحو الأمام، وأضاف إن بلده أصبح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ الموقع الـ ٥٥ على البروتوكول. وذكر أن بلده يبذل أيضا جهودا لدعم برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ويزمع تنظيم اجتماع للخبراء عن أنماط الاستهلاك المستدامة في شرق آسيا خلال عام ١٩٩٩. ولا تزال جمهورية كوريا، نتيجة خبرتها الخاصة، ملتزمة تماما بتنمية البلدان النامية الأخرى، لا سيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

٣٠ - وذكر أن العالم بحاجة ملحة إلى رؤية عالمية جديدة للتنمية وشراكة عالمية حقيقية للتعاون الإنمائي. وتتمثل أول خطوة نحو هذه الشراكة في التوصل إلى توافق في الآراء عن كيفية إدارة الاضطراب الاقتصادي الراهن. وأضاف أن بلده عازم على أن يسهم بنشاط في إنشاء مثل هذه الرؤية المشتركة.

٣١ - **السيد دي روخاس** (فنزويلا): قال إن العديد من أعضاء اللجنة يؤيدون رأيه بأن قراري الجمعية العامة ١٧٩/٥٢ و ١٨٦/٥٢، عن موضوعي "النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية" و "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"، على التوالي، كانا من بين أهم القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة. وذكر أن جميع الاجتماعات الأخيرة رفيعة المستوى عن العولمة والمناقشات التي أجرتها في واشنطن المؤسسات المالية العالمية، حملت رسالة فحواها أن

الأوان قد حان لإعادة التفكير في الهيكل المالي العالمي وفي إعادة تصميمه وبنائه. وذكر أن هناك اتفاقا عاما على أن النظام المالي والنقدي الذي أنشأته مؤسسات بريتون وودز منذ ٥٤ عاما لم يعد نافعا، وأنه لم يتم تصميمه ليقاوم المشكلات والتحديات الراهنة.

٣٢ - بيد أن هناك اقتراحا بأن تعهد مهمة إعادة بناء النظام أساسا إلى أهم البلدان الصناعية، ولكن بمشاركة بعض البلدان النامية المختارة التي يطلق علي اقتصاداتها اسم الاقتصادات الناشئة. وقد يكون لهذا النهج بعض النفع، لا سيما في بداية العملية، إلا أن المناقشات، عاجلا أم آجلا، يجب أن تتم في الأمم المتحدة بسبب عالميتها؛ فيجب معالجة العولمة على مستوى متعدد الأطراف. وبالطبع يجب أن يستند أي هيكل جديد يتم إنشاؤه، إلى خبرة وحكمة المؤسسات المالية الدولية المكتسبتين خلال أكثر من نصف قرن. ومع ذلك، فإن المشاركة العالمية في تصميم مثل هذا الهيكل ضرورية بغية تجنب الأخطاء الماضية التي أدت إلى الفشل.

٣٣ - وفي القرار ١٧٩/٥٢، قررت الجمعية العامة أن تبدأ الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للنظر في موضوع تمويل التنمية. وحتى الآن، ساد اتجاه عام في أن يكون نطاق المؤتمر واسعا وأن يعالج الجوانب العامة للنظام النقدي والمالي الدولي. ومن بين أهم مهام اللجنة الثانية إيلاء الاعتبار الكامل لهذه المسألة وتقديم اقتراحات لإيجاد حلول لها. وأعرب البعض عن رأي يقول بعقد المؤتمر قبل انعقاد مؤتمر محتمل لـ "بريتون وودز الثاني"، بينما اعتقد البعض الآخر أن من الضروري دمج المسألتين في مؤتمر عالمي كبير واحد معني بالهيكل المالي الدولي. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضا إلى العلاقة بين هذه المبادرات، والدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والجمعية الألفية المقترح عقدها. وإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وثيقة الصلة بهذه الموضوعات. ومن شأن مجلس قوي يبعث على الثقة وفعال وحسن التمثيل أن يبطل الحاجة إلى إنشاء "مجلس أمن اقتصادي" أو منح سلطة غير عادية للجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي.

٣٤ - وأخيرا، يجب ألا ننسى أنه ينبغي أن تتضمن مناقشات اللجنة بشأن المسائل الاقتصادية عنصرا أخلاقيا وأدبيا إذا ما أريد لها أن تنتهي إلى عالم تسوده العدالة الاجتماعية.

٣٥ - **السيد الحداد** (اليمن): قال إن وفده يود التأكيد على البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة ٧٧ وينضم إلى الآراء التي أعرب عنها وزير التعاون الإنمائي لهولندا، وهي بلد يجسد روح الشراكة الحقيقية للتنمية ويسهم بصورة فعالة في هذا المجال. وعلق بقوله إن معاناة أقل البلدان نموا هي حقيقة مسلم بها وأن التنمية القطاعية والإجمالية معرضة لخطر الفشل الكامل، الأمر الذي سيؤدي إلى اضطراب سياسي واجتماعي. فغالبية موارد البلدان النامية استخدمت في تسديد الديون الخارجية وخدمتها، بينما انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الآن بنسبة ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان الصناعية. وبدون مراجعة هذا الاتجاه الانزلاقي، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في مثل هذه البلدان. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يحرر إرادته الدولية بهدف تنفيذ برنامج العمل المعني بأقل البلدان نموا للتسعينات وإكمال الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المزمع عقده في عام ٢٠٠٢.

٣٦ - وقال ينبغي عدم زيادة تهميش أقل البلدان نموا في إطار الإصلاح الاقتصادي الدولي. فبدلا من ذلك، ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة المالية والتجارية المعنية أن تشجع دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز المساعدة التقنية التي تقدمها إلى تلك البلدان، مما يؤدي إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية والسماح لها بالوصول إلى الفرص التجارية التي تتيحها العولمة وتحرير التجارة.

٣٧ - وألقي الضوء على المسائل الهامة المتعلقة بمعالجة التدهور المستمر في الاقتصاد الدولي، وقال إنه ينبغي أن تتضمن الحلول القضاء على الفقر والالتزام بالاتفاقات الدولية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي ينبغي زيادتها. وثانيا، فإن إعادة توليد القوى الدافعة للنمو الاقتصادي العالمي عملية ضرورية لإعادة تنشيط الاقتصاد الدولي على أساس شراكة عادلة واعتماد متبادل. وثالثا، ينبغي إعمال الضوابط المتعلقة بالأسواق المالية بهدف تجنب الآثار المالية الفاجعة المترتبة على القدرة الحالية على الشراء وبيع مبالغ هائلة من الأموال خلال فترة ٢٤ ساعة. وأخيرا، ينبغي للأونكتاد وغيرها من المؤسسات المعنية السعي إلى ضمان أن تكون البلدان النامية قادرة على الشفافية والتحليل في حالة حدوث صفقات مالية هائلة كهذه كما ينبغي تعزيز الضوابط الصارمة.

٣٨ - **السيد تودجينو** (بنن): قال إن العقد الذي يقترب من الانتهاء اتسم بمزيد من الإدراك بدور الأمم المتحدة في التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي ولدته سلسلة من المؤتمرات العالمية الهامة. ومع ذلك فقد حان الأوان لإجراء تقييم لتنفيذ التوصيات وبرامج العمل التي تمخضت عن تلك المؤتمرات.

٣٩ - وقال إنه لا يمكن من الآن فصاعدا اعتبار التضامن اختياريا، بل أنه أصبح شرطا للأمن الجماعي والتنمية المتناسقة. ومع ذلك، قال إنه يأسف لأن المساعدة الإنمائية الرسمية التي كانت التعبير الحي عن ذلك التضامن فيما بين الأمم، هي في الوقت الراهن في أدنى مستوياتها. وينبغي بذل كل جهد لقلب هذا الاتجاه لكي تتمكن التنمية من الاستمرار في البلدان التي هي بأمس الحاجة إليها. وأضاف أن وفده يدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء على نحو تام بالتزاماتها لتوفير الموارد المالية للتنمية. فينبغي أن تستند الشراكة الإنمائية الجديدة إلى المعرفة بأن التمويل من أجل التنمية هو مسؤولية مشتركة وينبغي أن تنعكس في توزيع أوسع نطاقا وأكثر انصافا فيما بين البلدان المانحة. ومازالت الديون الخارجية تشكل عبئا على أقل البلدان نموا وتستوعب أكثر من ثلث ايراداتها من الصادرات، مما يؤدي إلى رهن مستقبلها وتعويق نموها. والعمل الجماعي وحده في إطار التضامن من شأنه أن يزيل هذا العبء.

٤٠ - وذكر أن التجارة قدمت إلى البلدان النامية كوسيلة للنمو لكن تهميش هذه البلدان في التجارة العالمية ظل مصدرا للقلق. فزيادة وصول منتجاتها إلى الأسواق وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أمران مطلوبان لحفز الإنتاج والصادرات من السلع والخدمات. وفضلا عن ذلك تتطلب هذه البلدان نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لكي تصبح شركاء قادرين على البقاء في التجارة العالمية.

٤١ - وأضاف أن آفاق التنمية في أفريقيا عشية الألف الثالث لا تبعث على التفاؤل. فالظروف التي تمكن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الاستفادة من مزايا العولمة، بما في ذلك الحصول على نصيب من التجارة العالمية والقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير موجودة. وأعرب عن أمل وفده في أن تتلقى جهود البلدان الأفريقية لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي دعما من المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يكثف أنشطته لتعزيز التنمية في تلك القارة. وأعرب عن ترحيب وفده بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871).

٤٢ - وينبغي أن تظل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ موضوع اهتمام بالنسبة للبشرية جمعاء. فالتنمية هي القوة الدافعة للتقدم البشري، وبنن مستعدة للتعاون مع جميع بلدان العالم لزيادة التضامن فيما بين الشعوب لكي يسود السلم والرفاه.

٤٣ - **السيدة أريستانبيكوفا** (كازاخستان): رحبت بالاجتماع المشترك الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، المنعقد في نيسان/أبريل كجزء من الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية. وقالت إن هناك مبادرات هامة أخرى في هذا الصدد تتمثل في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٨، المكرسة لمناقشة الوصول إلى الأسواق في إطار العولمة وتحرير التجارة، والحوار الرفيع المستوى في إطار الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة عن موضوع الأثر الاقتصادي والاجتماعي للعولمة والاعتماد المتبادل وما يترتب على ذلك من ىثار في السياسة العامة.

٤٤ - وقالت إن كازاخستان التي حصلت على استقلالها منذ سبع سنوات، تولي أولوية قصوى لنمو وتنمية اقتصادها ونظامها السوقي. فقد تم إنشاء مجلس للسياسة الاقتصادية للتوصية باتباع تدابير للتخفيف من الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الكازاخستاني. وذكرت أن تركيز دولتها على التنمية وتعزيز المؤسسات المالية الوطنية وقاها من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة في جنوب شرق آسيا. وأضافت أن بلدها يولي أولوية أيضا إلى إنشاء اقتصاد معاصر يستند إلى التكنولوجيا العالية، وإلى بيئة مؤاتية للاستثمارات الأجنبية. وهدف كازاخستان هو تحويل الاقتصاد القائم على السلع الأساسية إلى اقتصاد تضيعي منافس. وبالفعل، احتلت كازاخستان المركز الأول بين أعضاء رابطة الدول المستقلة والمركز الثاني بين البلدان الاشتراكية سابقا فيما يتعلق بنصيب الفرد من الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية. وأعربت عن تقديرها للمساعدة التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لإنشاء برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون المتبادل والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

٤٥ - وقالت إن كازاخستان كبلد غير ساحلي يملك احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية، بما في ذلك الهيدروكربونات، تولي أهمية بالغة لتنمية الهياكل الأساسية للنقل سواء في خطتها الإنمائية في الأجل الطويل التي اقترحها رئيسها وفي إطار التعاون مع الأمم المتحدة. وبالفعل، أدى قرار الجمعية العامة ١٦٨/٥١ المعنون "بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية" إلى حفز تنمية نظام المرور العابر في المنطقة وتحسين وصول السلع والخدمات من دول آسيا الوسطى إلى الأسواق. وأعربت عن نية وفدها بتنسيق صياغة قرار مماثل أثناء الدورة الحالية وناشدت الدول الأعضاء بالتعاون في هذا المجال. وذكرت أن كازاخستان تتطلع أيضا إلى التنفيذ المبكر للمشروع المشترك لتمديد خط أنابيب بحر قزوين بغية تصدير مواردها المعدنية من خلال خطوط أنابيب غازات ونفط متعددة الخيارات.

٤٦ - وقالت إن بلدها المؤيد بالكامل للتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي، يعرب عن ارتياحه لترأس منظمة التعاون الاقتصادي المؤلفة من عشرة دول أعضاء. وبإمكان كازاخستان بهذه الصفة أن تعزز تكثيف أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي وتقيم روابط أقوى مع الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩/٥٢ المعني بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. وسيتم تقديم قرار مماثل أثناء الدورة الحالية. وأضافت أن الإعلان والوثائق المعتمدة في مؤتمر القمة الخامس لمنظمة التعاون الاقتصادي المعقود في ألماطا في أيار/ مايو، تضمنت توصيات ممتازة لإنشاء مناخ تجاري مؤات.

٤٧ - وذكرت أن كازاخستان بوصفها رئيسة الاتحاد الجمركي لرابطة الدول المستقلة اقترحت مؤخرا إبرام معاهدة بشأن إنشاء حيز اقتصادي موحد. وأعربت عن تأييدها لإنشاء برنامج للعمل المشترك من أجل تنسيق التشريعات الوطنية وإنشاء منطقة تجارة حرة وإيجاد حلول لمشكلات تنظيم النقد فيما بين الدول الأربعة من آسيا الوسطى الأعضاء في الرابطة الاقتصادية لآسيا الوسطى.

٤٨ - وأعربت عن ارتياح بلدها بوصفه من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لاعتماد الجمعية العامة للقرار ١٧٥/٥١ المعنون دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، الذي شجع، في جملة أمور، الإسراع بإصلاحات أسواقها وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق العالمية. وبما أن المشكلات الاقتصادية الاجتماعية التي تواجهها هذه البلدان والتي زادت من حدتها الأزمة المالية العالمية، اعترضت سبيل دمجها في الاقتصاد العالمي، فإن وفدها يولي أهمية كبيرة لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وتقديم التقارير إلى الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٥/٥١ (A/53/336)، المزمع النظر فيه خلال الدورة الحالية.

٤٩ - وأضافت أن المشكلات البيئية تشكل جانبا سلبيا للعولمة. وفي هذا الصدد، أعربت عن ارتياح وفدها البالغ للمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مواجهة الكوارث البيئية التي حدثت في بحر آرال ومنطقة سيمبالاتينسك. وأعربت عن ترحيب بلدها باعتماد الجمعية العامة القرار ١٦٩/٥٢ ميم عن التعاون والتنسيق الدوليين من أجل التأهيل البشري والايكولوجي لمنطقة سيمبالاتينسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية وعن تطلعه إلى تقرير الأمين العام بموجب ذلك القرار. وناشدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا سيما الدول المانحة، تزويد ما يلزم من دعم مالي وتقني لكازاخستان للتغلب على آثار الكوارث البيئية في بحر الآرال ومناطق سيمبالاتينسك.

٥٠ - **السيد رحمة الله** (السودان): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه سيركز على المسائل التي تهم بلده. وذكر أن المساعدة الخارجية المقدمة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا حيث أثبتت جهود الإصلاح الهيكلي عدم كفايتها، تظل ضرورية لبلوغ التنمية والتنوع الاقتصادي والاستثمار في الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، أعرب عن أمله في أن يتم في الدورة الحالية اعتماد توصيات ملائمة للتصدي للمشكلات الخاصة التي تواجه البلدان الأفريقية.

٥١ - وعلى الرغم من الظروف الصعبة المتمثلة في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية واستمرار الحرب في الجنوب، فإن الاقتصاد السوداني أحرز مؤخرا نجاحا هاما، يندرج تفصيله في منشور صندوق النقد الدولي لنيسان/أبريل ١٩٩٨. كما أنه تم على النحو المناسب تطوير الأطر السياسية والمؤسسية السودانية بغية تعزيز نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي. وتم إحراز النجاح المذكور من خلال العمل الشاق ومعاناة الشعب السوداني في إطار الحظر الاقتصادي الأحادي الجانب الذي فرضته عليه دولة عظمى أصرت على تطبيق تدابير اقتصادية قسرية عليه لمصلحتها الشخصية الضيقة. فنفس هذه الدولة، أي الولايات المتحدة الأمريكية، شنت هجوما بالصواريخ على مصنع الشفاء، وهو مشروع إنمائي سوداني رائد كان يزود نصف احتياجات البلد من الأدوية الأساسية. وقال إنه على الرغم من أن أثر هذا الحادث موضوع نقاش في محفل آخر، فإنه يرغب في أن يقدم إلى اللجنة موجزا عن جوانب الحادث ذات العلاقة بولايتها المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية.

٥٢ - وابتدأ قوله بإعادة التأكيد على الطلبات التي وجهها السودان ومختلف المجموعات الجغرافية والسياسية بما في ذلك مجموعة الـ ٧٧ والصين، لإجراء تحقيق في الإدعاءات القائلة بأن المصنع كان يصنع موادا غير الأدوية المضادة للملاريا والمضادات الحيوية والأدوية البيطرية. وثانيا، فإن المصنع هو ملك خاص لرجل أعمال سوداني لا يمت بصلة لأسامة بن لادن، وأن تدمير المصنع يقوض مبادئ وأهداف الاتفاق الاقتصادي الإقليمي. وثالثا، فإن السودان يخشى الآثار السلبية التي قد تترتب عنه في مناخ الاستثمارات في السودان، الذي استفاد من برنامج وسياسات الحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي. ورابعا، تكبد السودان بنتيجة قصف المصنع خسائر تبلغ قيمتها زهاء أربعة ملايين من الدولارات، في حين خسر أكثر من ٣٠٠ عامل مصدرهم الوحيد من الدخل.

وأخيرا، أن السودان مضطر الآن لاستيراد الأدوية الأساسية المنقذة للحياة التي كان المصنع يصنعها في السابق، كما ضاعت الآن عليه فرص التصدير.

٥٣ - وفي الختام، وبعد أن أكد التزام السودان بالشرعية الدولية والتعاون الدولي القائم على رفض اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، قال إنه يضم صوته إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن دعمها للبيان الذي أدلى به وزير التعاون الإنمائي لهولندا ويرحب باقتراح الاتحاد الأوروبي باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بأقل البلدان نموا.

٥٤ - **السيد نيماك** (كرواتيا): أعرب عن قلقه إزاء انخفاض النمو في الناتج العالمي في وقت يتميز فيه الاقتصاد الدولي بالبطالة في البلدان الصناعية والفقر في البلدان النامية. وبالفعل، فإن الأزمة المالية العالمية لمست جميع مجالات النشاط الاقتصادي الدولي وأدت إلى بداية حدوث ركود عالمي. وأكد على الحاجة إلى إرادة سياسية لتنفيذ حلول للآثار السلبية المترتبة على العولمة، التي أثرت بدورها على عمل الأمم المتحدة في مجالات الفقر والتنمية. وربما كان من الضروري الابتعاد عن الأحكام الصارمة المتمخضة لـ "توافق آراء واشنطن" باتباع نهج مناسب لكل حالة بمفردها مع التركيز بصورة أقل على تحرير الحسابات الرأسمالية. وفي هذا الإطار، يجب على الدول أن تفكر مليا في مدى استصواب إنشاء هيكل مالي جديد وأن تنظر فيما إذا كانت مؤسسات بريتون وودز قادرة على تصميمه، أو ما إذا كان من الضروري اللجوء إلى منظمة جديدة. ومن الواضح أن التعاون الوثيق لمؤسسات متعددة الأطراف، لا سيما الأمم المتحدة، له أهمية كبرى في أية محاولة للتصدي لآثار العولمة.

٥٥ - وذكر أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تشعر بآثار الأزمة وتواجه في الوقت نفسه تحديات الخصخصة والإصلاح الهيكلي والمتعلق بالاقتصاد الكلي. وينبغي أن تتلقى الجهود التي تبذلها هذه البلدان الضعيفة للاندماج في الاقتصاد العالمي دعما من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تمثل فيها هذه البلدان غالبية أصحاب المصالح. وفي هذا الإطار، ينبغي ألا تضع المنظمات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي لا تتسم عضويتها بالشمول شروطا غير معقولة للانضمام إليها.

٥٦ - وقال إن كرواتيا من بين أنجح البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية من حيث الإصلاح المصرفي وأسعار الفائدة وتحرير الأسعار وإعادة هيكلة الشركات والعمالة في القطاع غير الحكومي - فإن ثمن الانتقال على المستوى الفردي، مع ذلك، كانت زيادة الفقر، لا سيما فيما بين الفئات السكانية الضعيفة. ولم تؤد التنمية المطردة لنظام التجارة المتعدد الأطراف الذي يستند إلى مبادئ عدم التمييز والقدرة على التنبؤ، إلى الحد بما فيه الكفاية من أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي هذا الصدد، فإن كرواتيا تخوض المرحلة النهائية من المفاوضات الثنائية مع البلدان المعنية على أمل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٥٧ - وانتقل إلى موضوع تمويل التنمية قائلا إن وفده يتطلع إلى المشاركة في مناقشات الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢، وإلى التنفيذ العاجل لما يتخذه من استنتاجات متفق عليها.

٥٨ - وأعرب عن شعور وفده بالإحباط عدم حدوث زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، وعن ترحيبه باعتماد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إطارا جديدا للتمويل. واستنكر أيضا مواصلة التفاوت بين تعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية المعلنة

والمدفوعات الفعلية. وقال إنه بغية تعزيز التنمية المستدامة، ينبغي إيلاء الأولوية إلى الاستعراضات المقبلة لنتائج أهم مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات التي تعقدها الدول الأطراف في مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة. وفي الختام، أعرب عن امتنان وفده للمانحين الثنائيين والمؤسسات المانحة التي قدمت معونة لعملية إعادة بناء كرواتيا.

٥٩ - **السيد مابيلا نجان** (الفلبين): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلي بـه بالنيابـة عـن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولاحظ أن الاضطرابات المالية في جنوب شرق آسيا أثرت على جميع البلدان - من تلك التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية المهمشة أساسا من الاقتصاد العالمي، إلى البلدان المتقدمة النمو التي تحاول إيجاد حلول للاختلالات الخطيرة في تجارتها. فالاضطراب المالي الحالي الذي حدث غداة الأزمة المكسيكية، كشف عن عدم ملاءمة المؤسسات القائمة على المستويين الوطني والدولي، ولا سيما في مواجهة تدفقات رأس المال في الأجل القصير.

٦٠ - وذكـر أنـه يمكن استعادة الاستقرار إذا ما نفـذت البلدان المتأثرة بشدة السياسات الملائمة، وإذا ما اعتمدت البلدان الصناعية سياسة مالية ذات قاعدة أوسع وقادرة على تخفيض حدة ضغوط تدفقات رأس المال وخدمة الديون الثقيلة على البلدان النامية. وقال إنه يجب أن تكفل للبلدان النامية أيضا أسواق لصادراتها وزيادة في مرافق ائتمان التصدير. وأوصى أيضا بحفز الطلب المحلي داخل البلدان المتضررة؛ مستدركا بأن ذلك سيتطلب دعما خارجيا. وأعرب عن امتنان وفده لحكومة هولندا وبلدان الشمال الأوروبي وغيرها من البلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها، وعن أمله في أن يتم تقديم مزيد من الموارد للتعاون الإنمائي، إما على أساس ثنائي أو من خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٦١ - ودعا إلى مزيد من الشفافية في تقديم التقارير من قبل القطاعين العام والخاص بغية تحسين تشغيل الأسواق المالية؛ وإلى الكشف الشامل وفي الوقت المناسب عن أوضاع الاحتياطي الدولي للبلدان والمخاطرة الائتمانية الخارجية، وزيادة تقاسم المعايير المقبولة دوليا لتقييم الجدار والائتمانية للمقترضين المحليين والممارسات المصرفية السليمة. ومن شأن مثل هذه التدابير أن تساعد في إنشاء قدر من المعرفة الضرورية لإيجاد حل دائم للأزمة المالية الراهنة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى بناء المؤسسات وإجراء إصلاحات على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي للمؤسسات أن تكون أكثر قدرة على الانسجام مع بيئة اقتصادية تسيطر عليها الأسواق الرأسمالية، وأن تتبع نهجا مبتكرة وتستخدم مجموعة جديدة من الأدوات الاقتصادية. كما قد يكون من الضروري إعادة النظر في دور القطاع الخاص في الأسواق المالية على النحو الذي لوحظ مؤخرا في اجتماع اللجنة المؤقتة لمجلس المحافظين لصندوق النقد الدولي. كما أكدت اللجنة المؤقتة على الحاجة إلى مزيد من الشفافية في الأسواق المالية واتخاذ ما يمكن من تدابير تنظيمية وكشفية إضافية، لا سيما فيما يتعلق بالمستثمرين في المؤسسات الدولية، بما في ذلك في العمليات رفيعة الفعالية. وينبغي أخذ مثل هذه المسائل في الاعتبار في عمل اللجنة الثانية، لا سيما أثناء اجتماعات الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية المنشأ للنظر في موضوع تمويل التنمية.

٦٢ - **السيد ديلاني** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن العولمة الاقتصادية ليست عالمية حتى الآن بمعنى أنها لم تحقق السلم والرفاه اللذين وعدت بهما في وقت من الأوقات. ومع ذلك، فإن التهميش والتشويه الناجمين عن العولمة شعرت بهما بلدان العالم جمعاء لا سيما أقل البلدان نموا. ومسؤولية الحكومات هي البرنامج المعتاد للتعاون الدولي، والأزمة المالية العالمية حدثت إلى درجة كبيرة نتيجة عدم قدرة قطاعات الحكومة على الاستجابة

لأعمال القطاع الخاص. وأصبح من الواضح الآن أن المسؤولية تعود على الدول لحماية شعوبها ورفاهيتها. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من الأزمة العالمية الحالية، قال إن حكومته تمكنت من إدارة اقتصاد البلد خلال السنة الماضية بأقل قدر من المساعدة المالية الدولية.

٦٣ - وأضاف يقول إن كل بلد ومنطقة لها ظروف مختلفة تتطلب استراتيجيات مختلفة لبلوغ الاعتماد الذاتي. وحكومة بابوا غينيا الجديدة سعت إلى حفز روح مباشرة الأعمال الحرة وفي الوقت نفسه خفضت النفقات العامة إلى درجة كبيرة ونقلت ملكية الكيانات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص. وبهذا كانت تنفذ إصلاحات هيكلية تستهدف تعزيز النمو المطرد الذي لا يستند إلى المعادن ولا إلى النفط. ومع ذلك، فلم تؤد هذه الجهود وحدها إلى تحسينات جذرية وتوفير شبكات للأمن الاجتماعي للناس دون دعم من مؤسسات بريتون وودز. ومن حيث المبدأ، ينبغي للتمويل الأجنبي أن يكون له وجه إنساني؛ تنعكس فيه قوة الأمم المتحدة بوصفها المدافع الدولي عن فقراء العالم.

٦٤ - وأعرب عن ترحيبه للنهج المتناسق المتبع على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، الذي زاد من تقسيم العمل إلى أعلى حد. وفي هذا الصدد، فمن السابق لأوانه تقرير ما إذا كان إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سيكون الرد على جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الفقراء. وأعرب عن تأييده القوي لآليات المنظومة للاستجابة للكوارث الطبيعية على المستوى الميداني. وقال إن القلق المتزايد بشأن ظاهرة النينيو يجعل من آليات الاستجابة للكوارث الطبيعية مجالا حيويا من مجالات الاهتمام الدولي. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مداولات شافة عن الحاجة إلى زيادة اتساق وتحسين التنسيق بين البيئة والاتفاقيات المتعلقة بالبيئة.

٦٥ - **السيدة كورادو** (غواتيمالا): تحدثت باسم الدول الأعضاء في نظام التكامل لأمريكا الوسطى، وقالت إنه معروض أمام اللجنة الثانية في جدول أعمالها موضوعات يعتبرها نظام التكامل لأمريكا الوسطى هامة بوجه الخصوص، بقدر ما يمثل العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الفقر وبلوغ تقدم مستمر في إطار التنمية المستدامة، حجر الزاوية لتأمين التنمية في جميع أنحاء أمريكا الوسطى.

٦٦ - ولاحظت أنه ينبغي أن تولى التنمية الأولولية القصوى في جدول أعمال الأمم المتحدة، ورحبت بإنشاء فريق عامل للاضطلاع بتحليل واسع النطاق وشامل لمسألة تمويل التنمية. وأعربت عن أملها في أن تؤدي توصيات الفريق العامل إلى عقد مؤتمر عن الموضوع. ومن شأن مثل هذا المؤتمر أن يوفر فرصة فريدة من نوعها لتقييم جميع تشعبات أزمة تمويل التنمية، وهي من أخطر المشكلات التي تواجهها اليوم البلدان النامية. وقالت إنه ينبغي ألا نغفل عن حقيقة أن انخفاض المساعدة الإنمائية من شأنه أن يؤثر بصورة عكسية على المنجزات التي تم تحقيقها حتى الآن كالتنمية والسلم والديمقراطية ونظام الحكم في بلدان أمريكا الوسطى. فهذه البلدان تمر الآن بمرحلة انتقالية أي من حالات نزاع إلى حالة تنمية. فبدون الانتقال إلى نحو السلم والديمقراطية، يكون من المستحيل تحقيق التنمية.

٦٧ - وقالت إن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية تتطلب موارد ثابتة يمكن التنبؤ بها. وفي هذا الصدد، فإن نظام التكامل لأمريكا الوسطى رحب بمقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحديد هدف بمبلغ ١,١ من بلايين الدولارات من الموارد الأساسية لعمليته. وأعربت عن أملها في أن يتم تنفيذ المقرر.

٦٨ - ومن شأن أمريكا وسطى موحدة أن تتمكن على أفضل وجه من مواجهة التحديات العالمية والاهتمام برفاه سكان المنطقة. وما تريده بلدان أمريكا الوسطى قبل كل شيء هو وصول عادل إلى الأسواق العالمية واعتراف

بإمكانياتها كمكان تنافس لإجراء استثمارات مثمرة. وأصبح من الصعب بصورة متزايدة تلبية اشتراطات المؤسسات المالية الدولية دون التضحية برفاه الشعوب التي تعاني بالفعل من الفقر.

٦٩ - وعملية دمج التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى تعكس جهودا تبذلها بلدان أمريكا الوسطى لتحقيق التنمية ومع المحافظة على حيوية وتنوع الأرض لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. واتخذت هذه البلدان موقفا مشتركا إزاء مسائل البيئة. وأنشئت مناطق وطنية ثنائية محمية وممرا بيولوجيا. وأصبحت بلدان المنطقة مستعدة للمشاركة بصورة نشيطة في المؤتمر الرابع للأطراف في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في بوينس أيرس. وقالت إن الدول الأعضاء في نظام التكامل لأمريكا الوسطى تتطلع أيضا لعقد المؤتمر الثاني للأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، لا سيما أفريقيا، المزمع عقده في داكار. وذكرت أن هذه البلدان تولي أيضا أهمية خاصة إلى فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعني بالغابات. وذكرت أن هذه البلدان ترحب باعتماد الجمعية العامة لقرار عن "إعصار جورج". وأنها تدعو الأوساط العلمية الدولية أن تضع مساعدتها ومعرفتها تحت تصرف الشعوب التي هي في أمس الحاجة لها، بغية منع آثار الكوارث الطبيعية والحد منها وإصلاحها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

- - - - -